

Distr.: General
9 December 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون
البند ٢١ (ب) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد دايفيد موليت ليند (غواتيمالا)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٢١ (انظر A/74/383، الفقرة ٢). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ب) في الجلستين ٢٣ و ٢٥ المعقودتين في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. ويرد سردٌ لوقائع نظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة^(١).

ثانيا - النظر في مشروعَي القرارين A/C.2/74/L.30 و A/C.2/74/L.53

٢ - في الجلسة ٢٣ المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، عرضت المراقبة عن دولة فلسطين، باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، وبمراعاة أحكام قرار الجمعية العامة ٥/٧٣ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ أيضا، مشروع قرار بعنوان "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية" (A/C.2/74/L.30).

٣ - وفي الجلسة ٢٥ المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية" (A/C.2/74/L.53)،

* يصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في ثلاثة أجزاء تحت الرموز A/74/383 و A/74/383/Add.1 و A/74/383/Add.2.

(١) A/C.2/74/SR.23 و A/C.2/74/SR.25.



قدّمتها نائبة رئيس اللجنة، أنات فيشر - تشين (إسرائيل) بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار [A/C.2/74/L.30](#).

٤ - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة بأن مشروع القرار [A/C.2/74/L.53](#) لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ميسر مشروع القرار (باراغواي) ببيان.

٦ - وفي الجلسة ٢٥ أيضاً، اعتمدت اللجنة مشروع القرار [A/C.2/74/L.53](#) (انظر الفقرة ٩).

٧ - وعقب اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان.

٨ - وبالنظر إلى اعتماد مشروع القرار [A/C.2/74/L.53](#)، قام مقدمو مشروع القرار [A/C.2/74/L.30](#) بسحبته.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٩ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان فيينا^(١) وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤^(٢)،

وإذ تؤكد من جديد الهدف الرئيسي من برنامج عمل فيينا وهو العمل بشكل أكثر اتساقاً على تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتصدي للتحديات التي تواجهها بسبب موقعها غير الساحلي النائي وبسبب المعوقات الجغرافية، والإسهام بالتالي في تحسين معدل النمو المستدام والشامل الذي يمكن أن يسهم في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع،

وإذ تشير إلى قراراتها ٢٣٩/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٣٢/٧٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ و ٢٤٣/٧٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وأعربت فيه عن التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، واعترفت فيه بأن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، واتخاذ الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية منطلقاً لنا والسعي إلى النهوض بما لم يكتمل من أعمالها،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٣) وتدعمها وتكملها، وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة بروح من الشراكة والتضامن العالميين،

وإذ تعيد كذلك تأكيد اتفاق باريس^(٤) وببدء نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، والأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٥) التي

(١) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار ١/٧٠.

(٤) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/أ-٢١.

(٥) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

لم تودع بعد صكوك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تشير إلى إعلان سِنْداي وإطار سِنْداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٦)، وإذ تسلّم في الوقت نفسه بأن البلدان النامية غير الساحلية تواجه بعض التحديات الخاصة بأخطار الكوارث، وإذ تكرر تأكيد الالتزام بالحد من أخطار الكوارث وبناء القدرة على تحمّل الكوارث ضمن سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر،

وإذ تعيد تأكيد الخطة الحضرية الجديدة^(٧)، المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عقد في كيتو، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وإذ تسلّم بأهمية التنمية الحضرية المستدامة للبلدان النامية غير الساحلية،

وإذ تسلّم بأن عدم امتلاك البلدان النامية غير الساحلية منافذ برية إلى البحر، الذي يزيده حدة البعد عن الأسواق العالمية وارتفاع تكاليف العبور ومخاطره، لا يزال يشكل عقبات خطيرة تحد من نموها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام،

وإذ تعترف بأهمية تعزيز التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على أساس المصلحة المشتركة، وإذ تلاحظ أنه لا بد من دعم جهود التعاون ببيئة اقتصادية دولية مؤاتية، مع مراعاة اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية في البلدان ومع احترام الأولويات الوطنية، والحفاظ في الوقت نفسه على الاتساق مع القواعد والالتزامات الدولية،

وإذ تسلّم بالفجوة في البنى التحتية للنقل في البلدان النامية غير الساحلية وضرورة الارتقاء بمستوى البنى التحتية للنقل لموافقة المعايير العالمية، وفي هذا الصدد، بالأهمية البالغة للشراكات الوطنية والدولية القوية في سد الفجوة وتحسين مرافق البنى التحتية الحالية للنقل،

وإذ تعترف بضرورة النهوض بالتكامل الإقليمي الهادف ليشمل التعاون فيما بين البلدان من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا،

وإذ تسلّم بأن من المهم لجميع البلدان، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية، أن تلتزم بتهيئة عالم يتاح فيه لكل النساء والفتيات التمتع بالمساواة الجنسانية الكاملة مع الرجال والفتيان، وتُزاح عنه جميع العوائق القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمكينهن وإنصافهن؛

وإذ تحيط علماً بالإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي للبلدان النامية غير الساحلية، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ حول موضوع "استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا: قوة جديدة للتعبيل بالتنفيذ والتحول في البلدان النامية غير الساحلية"،

وإذ تسلّم بأن برنامج عمل فيينا، الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يستند إلى شراكات متجددة ومعززة من أجل دعم البلدان النامية غير الساحلية في مساعيها الرامية إلى تسخير فوائد التجارة الدولية، وتحويل اقتصاداتها هيكلياً، وتحقيق نمو أكثر شمولاً واستدامة،

(٦) القرار ٦٩/٢٨٣، المرفقان الأول والثاني.

(٧) القرار ٧١/٢٥٦، المرفق.

وإذ تعيد تأكيد الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات الخاصة التي تواجهها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(٨)، وتؤكد كذلك أن تنفيذها الفعال إلى جانب تنفيذ المجالات الستة ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا الذي يستند إلى برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية^(٩)، يمكن أن يدفع عجلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية ويساعد في تحويلها من بلدان غير ساحلية إلى بلدان موصولة براه،

١ - **تخطيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤^(١٠)؛

٢ - **ترحب** بعقد الاستعراض الشامل الرفيع المستوى لمنتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ في نيويورك يومي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، وبالإعلان السياسي الرفيع المستوى، الذي أهيئ فيه بجميع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة أن تلتزم بالتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا؛

٣ - **تخطيط علما** بعقد الاجتماعات الاستعراضية الإقليمية في إطار التحضير للاستعراض الشامل الرفيع المستوى لمنتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل فيينا للمنطقة الأوروبية الآسيوية في بانكوك يومي ١١ و ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٩، ومنطقة أفريقيا في مراكش، المغرب، يومي ١٨ و ١٩ آذار/مارس ٢٠١٩، ومنطقة أمريكا اللاتينية في سانتياغو يومي ١١ و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٩؛

٤ - **تشدد** على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لشواغل البلدان النامية غير الساحلية والتحديات الخاصة التي تواجهها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها الرئيسية ذات الصلة بالموضوع؛

٥ - **تدعو** البلدان النامية غير الساحلية، وبلدان المرور العابر، وشركاءها في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى إلى أن تنفذ، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية، الإجراءات ذات الصلة المتفق عليها في برنامج عمل فيينا بمجالاته الستة ذات الأولوية، على نحو منسق ومتسق وسريع؛

٦ - **تدعو** الدول الأعضاء التي لم تدمج بعد برنامج عمل فيينا في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية لكفالة تنفيذه بفعالية، إلى القيام بذلك، وتشجع الشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة إلى مواصلة تقديم الدعم التقني، ضمن ولايات كل منها، إلى البلدان النامية غير الساحلية في جهودها الرامية إلى دمج برنامج عمل فيينا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

(٨) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(٩) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمنظمات المالية والإنمائية الدولية، المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

(١٠) A/74/113.

٧ - **تشدد** على ضرورة تعزيز مواءمة القواعد والوثائق وتبسيطها وتوحيدها، بما في ذلك تنفيذ الاتفاقيات الدولية بشأن النقل والعبور والاتفاقات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية تنفيذاً كاملاً وفعالاً، وتدعو الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقيات القائمة إلى النظر في إمكانية الانضمام إليها؛

٨ - **تهيب** بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر أن تطوّر وتحسّن، بطريقة منسقة، ممرات النقل والنقل العابر الدولية بما يشمل جميع وسائل النقل، بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية والطرق المائية الداخلية، والموانئ وخطوط الأنابيب، من أجل معالجة الاحتياجات والتحديات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية؛

٩ - **تشجع** المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما فيها المصارف الإقليمية، على القيام، بالتعاون مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما فيها القطاع الخاص، باستثمارات في معالجة الثغرات القائمة في مجال الطاقة المتجددة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجارة الإلكترونية، والتجارة، والنقل، والبنى التحتية الإقليمية ذات الصلة بالمرور العابر؛

١٠ - **تدعو** إلى تنفيذ اتفاق تيسير التجارة الوارد في المرفق ١ ألف من اتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة العالمية تنفيذاً كاملاً وفي الوقت المناسب، وتحت في هذا الصدد الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة على مواصلة تقديم وتكثيف المساعدات التقنية والمساعدات في مجال بناء القدرات، وذلك بالأخص من أجل التنفيذ الفعال لأحكام المواد المتعلقة بالإفراج عن السلع وتحليصها، وبالتعاون بين وكالات الحدود، والإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير والمرور العابر، وحرية النقل العابر والتعاون الجمركي؛

١١ - **تدعو أيضاً إلى** تجديد وتعزيز الشراكات من أجل دعم البلدان النامية غير الساحلية في تنويع قاعدتها الاقتصادية، وزيادة إضافة قيمة لصادراتها بغية القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والمستدام والشامل للجميع؛

١٢ - **تكرر دعوها** الشركاء في التنمية إلى توفير دعم تقني ومالي هادف، حسب الاقتضاء، من أجل تنفيذ الإجراءات المحددة المدرجة في برنامج عمل فيينا

١٣ - **تشدد** على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يكتسيان أهمية حيوية للبلدان النامية غير الساحلية، لا سيما في مجالات بناء القدرات الإنتاجية، والبنى التحتية، والطاقة، والعلم والتكنولوجيا، والتجارة، والاستثمار، والتعاون في مجال النقل العابر، وتسلسل الضوء، في هذا الصدد، على أهمية مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تلبية احتياجات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة؛

١٤ - **تسلم** بأنه يتعين على البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان المرور العابر أن تحشد بفعالية موارد كافية من مصادر محلية وخارجية من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا تنفيذاً فعالاً، وتعيد التأكيد على أنّ السياسات العامة وتعبئة الموارد الوطنية واستخدامها بصورة فعالة لجميع البلدان، على أساس مبدأ الملكية الوطنية، تشغل حيزاً مركزياً في المساعي المشتركة نحو تحقيق التنمية المستدامة، بما يشمل

تنفيذ برنامج العمل، وتسلم أيضا بأن التمويل العام الدولي يؤدي دورا مهما في تكملة تلك الجهود، ولا سيما في البلدان ذات الموارد المحلية المحدودة الأشد فقرا وضعفا؛

١٥ - **تشدد** على الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في التعجيل بالتنمية والحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل ونقل الخبرة الإدارية والتكنولوجية، وفق شروط متفق عليها، وتدفقات رؤوس الأموال غير المنشئة للديون، وتسلم بالدور المهم لمشاركة القطاع الخاص في تطوير البنى التحتية للنقل والاتصالات السلوكية واللاسلكية والمرافق في البلدان النامية غير الساحلية، وبالإمكانات التي تنطوي عليها تلك المشاركة، وتشجع الدول الأعضاء على تيسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا الشأن إلى البلدان النامية غير الساحلية، وتهيب بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية أن تعمل على تهيئة بيئة مؤاتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاركة القطاع الخاص؛

١٦ - **كرر التأكيد** على أنّ الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية يظل مسألة في غاية الأهمية، على أن يعيد مقدّمو المساعدة الإنمائية الرسمية تأكيد التزاماتهم؛

١٧ - **تسلم** بالدور الأساسي للقطاع الخاص في تنمية البلدان النامية غير الساحلية، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة مواصلة تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، وعلى ما يكتسبه حشد الموارد الخاصة، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، من أهمية حاسمة في تنمية البلدان النامية غير الساحلية، مع الأخذ في الاعتبار الدور الرئيسي للدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وبرنامج عمل فيينا؛

١٨ - **تدعو** الشركاء في التنمية إلى تنفيذ مبادرة المعونة لصالح التجارة تنفيذا فعالا في مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تلبية احتياجاتها ومتطلباتها الخاصة، بما في ذلك بناء القدرة على صياغة السياسات التجارية، والمشاركة في المفاوضات التجارية، وتنفيذ تدابير تيسير التجارة، وكذلك تنويع منتجاتها المخصصة للتصدير؛

١٩ - **تسلم** بأن البلدان النامية غير الساحلية تتعرض للآثار الضارة لتغير المناخ، وتدهور الأراضي، والتصحر، وإزالة الغابات، وانحسار الأنهار الجليدية، والفيضانات، بما في ذلك الفيضانات الناجمة عن تغلّج البحيرات الجليدية وحالات الجفاف، وهي لا تزال تعاني من هذه الآثار، وتدرك الفوائد التي يمكن أن تتحقق من التصدي لهذه التحديات بشكل متبادل، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية من أجل التخفيف من حدة آثار تغير المناخ والتكيف معه وبناء القدرة على الصمود؛

٢٠ - **تخطط علما** بالبحوث العلمية التي يجريها مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية، وتشجع مجمع الفكر الدولي على مواصلة الاضطلاع بدوره في دعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية، وتحث البلدان النامية غير الساحلية التي لم تصدّق بعد على الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مجمع فكر دولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، وتدعو الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى دعم مجمع الفكر الدولي؛

٢١ - **تحث** على إقامة صلات متناسقة وفعالة بين ترتيبات تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وترتيبات تنفيذ ومتابعة واستعراض جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك برنامج عمل فيينا؛

٢٢ - **تهييب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية أن تدمج، حسب مقتضى الحال وضمن إطار ولاية كل منها، برنامج عمل فيينا ضمن برامج عملها وأن تدعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في تنفيذها لبرنامج العمل بطريقة متسقة ومنسقة تنسيقاً جيداً، وتدعو المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة إلى القيام بذلك؛

٢٣ - **تؤكد** ضرورة أن يواصل مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقاً للولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة، كفالة التنسيق في متابعة تنفيذ برنامج عمل فيينا ونتائج استعراضه لمنتصف المدة ورصدها بفعالية وتقديم تقارير عن تنفيذهما، وأن يضطلع بجهود في مجال الدعوة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛

٢٤ - **تشجع بقوة** الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى على الإسهام بشكل حسن التوقيت في الصندوق الاستئماني لدعم الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي لدعم تنفيذ برنامج عمل فيينا ومتابعته ورصده؛

٢٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين تقريراً مرحلياً عن تنفيذ برنامج عمل فيينا، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والسبعين البند الفرعي المعنون "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية" في إطار البند المعنون "مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة".